أصدر قراراً وزارياً بإنشاء الصندوق الوقفي لرعاية المساجد

الشهاب لـ «الأنباء»: أي امتيازات أو حوافز للأئمة والخطباء العاملين بقطاع المساجد يقرها مجلس الإدارة وفق الفتاوى الشرعية

أصدر وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية جمال الشهاب قرارا وزاريا برقم 16 لسنة 2012 بتاريخ 21 يونيو الماضي بإنشاء الصندوق الوقفي لرعاية المساجد.

وردا على سؤال لـ «الأنباء» حول عدم تضمن القرار أي امتيازات للائمة والخطباء والعاملين بقطاع المساجد مثل السكن أو تعليم الابناء قال الوزير الشهاب ان صرف أي امتيازات او حوافز او بدلات يقررها مجلس ادارة الصندوق الوقفي بحسب الفتاوى الشرعية والاسس المالية للصرف في الدولة وفيما يلي نص القرار الوزاري: وزير الاوقاف الشؤون الإسلامية رئيس مجلس شؤون الاوقاف:

- بعد الاطلاع على المرسوم رقم 1993/257 بإنشاء أمانة عامة للاوقاف.
- وعلى النظام العام للصناديق الوقفية.
- وعلى القرار الوزاري رقم 1 لسنة 2006، بتنظيم الصرف من ريع وقف المساجد.
- والقرار المعدل له رقم (53) لسنة 2009.
- وعلى الاتفاقية المبرمة بين وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية من جهة والأمانة العامة للأوقاف من جهة أخرى بخصوص مصرف المساجد والمؤرخة في 2005/10/12.
- وعلى محضر الاجتماع رقم (58) لمجلس شؤون الاوقاف المنعقد بتاريخ 2012/6/13.
- وتحقيقا لمصلحة العمل.

قرر: مادة 1

ينشأ صندوق وقفي يسمى «الصندوق الوقفي لرعاية المساجد».

مادة 2

يهدف الصندوق الوقفي لرعاية المساجد إلى تعزيز الاهتمام بالدور الرائد للمسجد في حياة المسلمين، وتقديم الدعم المالي للمساجد وتوفير وتقديم مختلف أوجه الرعاية المناسبة لها وللعاملين فيها، وللصندوق بالتنسيق والتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القيام بجميع الأعمال اللازمة لتحقيق اغراضه.

مادة 3

تكون أوجه الصرف على المساجد الموقوف عليها والمساجد التي يقرر مجلس الإدارة رعايتها على النحو التالي:

- عمارة وبناء وصيانة المساجد.
- المستلزمات الداخلية للمسجد ولوازم الوضوء والطهارة ودورات المياه.
- نظم التبريد والتدفئة والإضاءة ومكبرات الصوت.
- دعم برامج التنمية العلمية والثقافية والمهنية للعاملين بالمساجد والإسهام في تعزيز أنشطة رعايتهم.
- دعم الجهود التي تستهدف إنشاء المساجد والمصليات وتطوير مرافقها وعمارتها وصيانتها وتوفير مستلزماتها، والمساهمة في دعم الأنشطة التي تقام فيها.
- المساهمة في جهود التعاون التي تبذل بين مختلف الجهات الرسمية والأهلية في مجالات دعم رعاية المساجد وتعزيز أنشطتها.
- العمل على تكوين أوقاف جديدة لأغراض رعاية المساجد.
- الأشخاص الموقوف عليهم بالمساجد المبينة بالحجج الوقفية او الفتاوى المحلية التي يسترشد بها مجلس الإدارة.

مادة 4

يشمل مجال عمل الصندوق المساجد الموقوف عليها داخل الكويت والمنصوص عليها في الحجج الوقفية والمساجد التي يقررها مجلس الإدارة.

مادة 5

يتولى ادارة الصندوق مجلس ادارة يكون هو السلطة العليا المهيمنة على اعمال الصندوق، والموجهة لأنشطته والساعية الى تحقيق أهدافها من خلال الاختصاصات والصلاحيات المقررة له في النظام العام للصناديق الوقفية ولائحته التنفيذية.

مادة 6

يشكل مجلس ادارة الصندوق الوقفي لرعاية المساجد من كل من:

- خالد عبدالله الزير ـ رئيسا
- نائب الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف للإدارة والخدمات المساندة ـ نائبا للرئيس
- مدير الإدارة المختصة بالإشراف على المصارف الخاصة للأمانة ـ عضوا
- مدير الإدارة المالية بوزارة الأوقاف ـ عضوا
- مدير إدارة الإسناد بقطاع المساجد ـ عضوا
- مدير الصندوق الوقفي لرعاية المساجد ـ عضوا
- ثلاثة أعضاء يختارهم رئيس مجلس شؤون الأوقاف لمدة سنتين قابلة للتجديد.

الوزير جمال الشهاب

ويجتمع المجلس بناء على دعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة وبما لا يقل عن اربع مرات سنويا، وتكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء بما فيهم الرئيس او نائبه وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح رأي الجانب الذي فيه الرئيس.

مادة 7

يتقاضى أعضاء مجلس ادارة الصندوق مكافأة سنوية يحددها مجلس شؤون الأوقاف، ويحدد الأمين العام قيمة المكافآت التي تمنح لأعضاء اللجان وفرق العمل وللعاملين القائمين على تنفيذ أعمال الصندوق وفقا للائحة الصلاحيات المالية المعتمدة من مجلس شؤون الأوقاف.

مادة 8

تسري القواعد واللوائح والقرارات الادارية والمالية المنظمة لصرف ريع الأوقاف والعقود والمشتريات بالأمانة العامة للأوقاف على أعمال الصندوق.

مادة 9

يعيّن الأمين العام من موظفي قطاع المساجد بالوزارة عن طريق الندب مديرا للصندوق ومساعدا له او اكثر وفق مقتضيات العمل، ويعتبر مدير الصندوق بحكم وظيفته عضوا بمجلس ادارة الصندوق كما يتولى أمانة سر المجلس.

مادة 10

تتكون الموارد المالية للصندوق مما يلي:

- ما يخصص له سنويا من ريع الأوقاف.
- التبرعات والهبات.

مادة 11

يلغى القراران الوزاريان رقما 1 لسنة 2006 بتنظيم الصرف من ريع وقف المساجد والقرار المعدل له رقم 53 لسنة 2009 كما تلغى الاتفاقية المبرمة بين وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية من جهة والأمانة العامة للأوقاف من جهة أخرى بخصوص مصرف المساجد والمؤرخة في 2005/10/12.

مادة 12

كل ما لم يرد فيه نص خاص بهذا القرار يرجع في شأنه الى التظلم العام للصناديق الوقفية ولائحته التنفيذية.

مادة 13

على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره ويلغى ما يتعارض معه من قرارات سابقة.

● أسامة أبو السعود

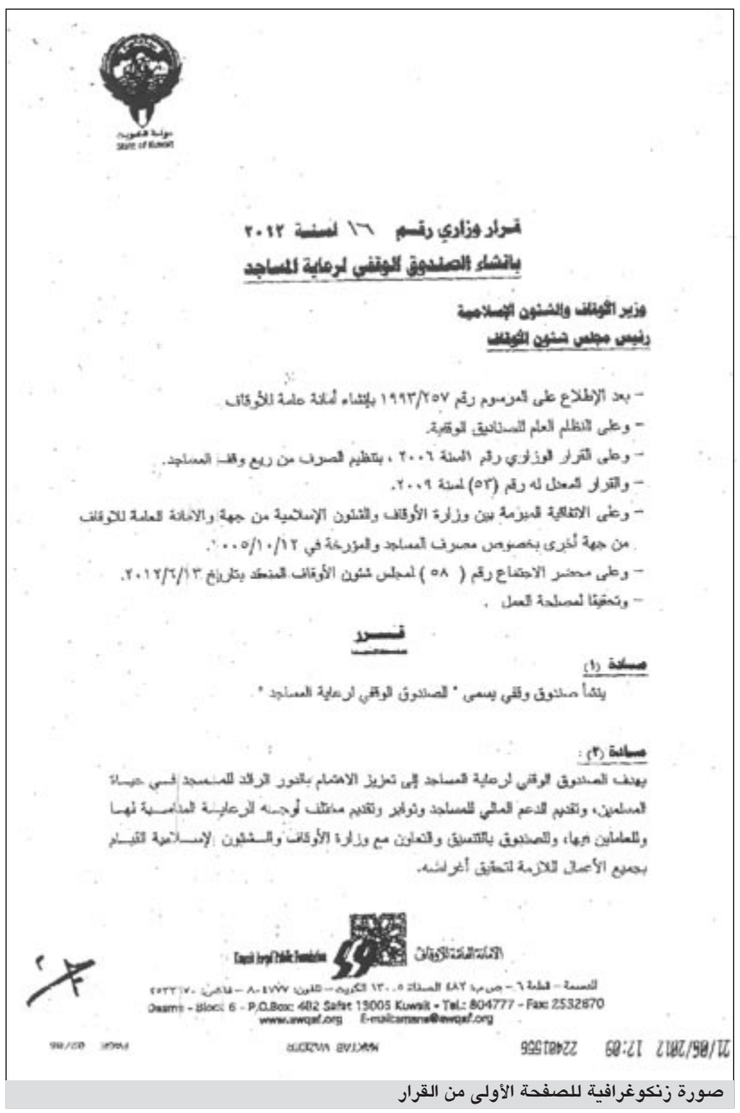
صورة زنكوغرافية للصفحة الأولى من القرار

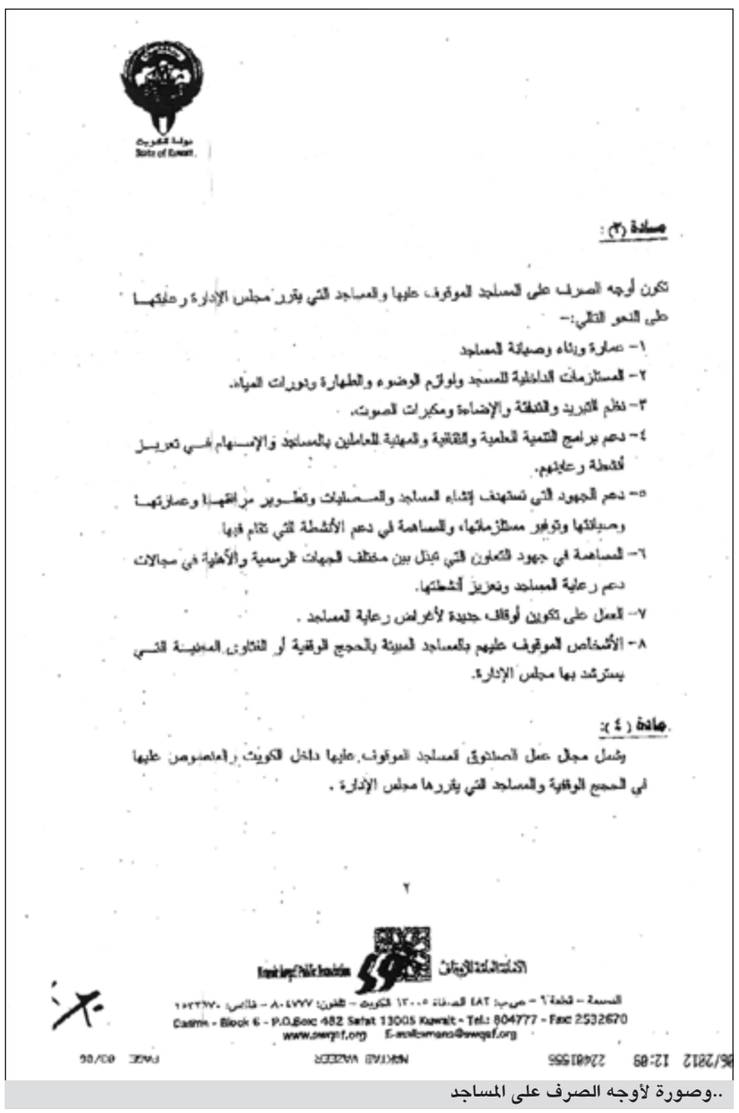
..وصورة لأوجه الصرف على المساجد

قضية ورأي

د.عادل إبراهيم الإبراهيم

الكويت.. إلى أين؟

أمور كثيرة تحدث في المجتمع الكويتي لا تستدعي منا الخوض فيها ليس لأنها لا تستحق التعليق بل لأن هناك من تناولها، ولكن في المقابل هناك امور تتطلب منا جميعا الوقوف امامها لإبداء الاستنكار والاستهجان حتى لا تتكرر وتصبح عادة وبنتائج لا تحمد عقباها، اشير الى ذلك فيما يقال في الندوات والتجمعات من إثارة الشباب وتهييج الشارع بكلمات تبتعد عن القيم والاحترام والنقد البناء تعدت الاشخاص الى افراد الاسرة الحاكمة وما الى ذلك من تأثير على الجماهير وان لم يتجاوب معها فإنها تشكك في مصداقية الاسرة الحاكمة امام شعبها والتي ارتضيناها كأسرة حكم منذ اكثر من ثلاثة قرون.

نعم، نحن نطالب بمكافحة الفساد وشراء الذمم ايا كان مصدره شيخا او مواطنا او مسؤولا، وبالإصلاح وبتطوير النظام الاداري للدولة ممثلا بسلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية تجاوبا مع التقدم الزمني باعتباره سنة الحياة وذلك وفق القنوات الدستورية والقضائية على اعتبار ان ما كان يصلح سابقا لا يصلح لوقتنا الحاضر، ومن هنا فإن لغة التجريح في استخدام مفردات يعف اللسان عن ذكرها وغير مقبولة اطلاقا خاصة عندما تمس احد رموز الاسرة الحاكمة دون اي دليل، وهذا بحد ذاته، ليس طريقا للاصلاح او النقد المباح بقدر ما هو معول لمزيد من الهدم والانشقاق لدغدغة مشاعر الشباب لأهداف مجهولة.

كما ان التشهير بالاشخاص دون ادلة ومجرد كلمات دون تقديم الدليل لإثارة المشاعر مبدأ مخالف لكل القيم والقوانين بل يتعداه الى تضليل الجمهور، ولا شك ان الغالبية من المجتمع الكويتي مستاءة لما حصل من الاخطاء الادارية والاجرائية التي اتخذت بحل مجلس الامة 2009 ولكن اخذ الامور بروية وحكمة وسداد رأي هو السبيل الوحيد للوصول الى ما نبتغي الوصول اليه وخاصة ان المجتمع الكويتي مؤمن بالدستور الكويتي باعتباره الحصانة التي تحمي الكويت في اطار العقد بين الحاكم والمحكوم والذي بواسطته يشارك الشعب في ادارة دفة امور البلاد على الرغم من سلبيات الممارسة الديموقراطية، ولكن لا يعني هذا ابتعاد الشعب عن مكتسباته الدستورية وتعلمه السلطة التنفيذية جيدا وايمانها بان المتغيرات السياسية والحراك الشعبي في المنطقة العربية لا تسمح بأي حال من الاحوال اتخاذ أي خطوة غير محسوبة تكون نتائجها واسقاطاتها سلبية وتأثيراتها على امن واستقرار المجتمع والتي لا تعد ولا تحصى، من هنا فإن الاحتكام الى العقل ورزانة الكلمة من كل الاطراف هو الفيصل في حلحلة الوضع السياسي المتأزم.

وفي هذا الصدد، اذا كانت السلطة التنفيذية قد اخطأت فإن القضاء قد اصلح اخطاءه، وهناك فئات اخرى ايضا اخطأت ولا يمكن اصلاح الخطأ الا بتوافر النية الصادقة، وفي هذا السياق فإن التمادي في تلك الاخطاء تبعاتها جدا سلبية وتثير كثيرا من الفتن وتمزق النسيج الاجتماعي ونحن في غنى عنها، الامر الذي يتطلب فعلا قبل فوات الأوان دعوة سامية الى عقد مؤتمر وطني للحوار بين جميع الفئات السياسية وكما سبق ان اشرنا اليه في مقالات سابقة لتداول الامور كافة بقلب منفتح للوصول الى ارضية من التفاهم حول المسائل محل الاختلاف تتناسب مع معطيات المرحلة الحالية في اطار من الود والتفاهم والاصرار على وأد الفتنة التي تطل برأسها، فهل نترك الخلافات تعصف بوطننا من كل جانب في جو مشحون بالتوتر محليا واقليميا ودوليا وتأثيرات ذلك على تماسكه قبل فوات الاوان ام نتعظ مما يدور من حولنا ونحمي مجتمعنا حكاما ومحكومين بالحوار البناء والنية الصادقة؟ وهذا ما نؤمن به ونأمله لحفظ كويتنا.

الرفاعي: يجب نصرة مسلمي بورما بكل الوسائل

ادلى الشيخ فؤاد الرفاعي رئيس مجلس ادارة مركز «وذكر» بتصريح صحافي حول محنة المسلمين في اقليم اركان في دولة بورما قال فيه: ان اخواننا المسلمين الذين ينتمون الى عرقية الروهنج في اقليم اركان في جمهورية بورما يتعرضون لحرب ابادة طائفية دينية من قبل البوذيين البورميين وبتأييد من الحكومة الظالمة المنحازة لهم، والعجيب ان وسائل الاعلام لم تهتم بتلك المحنة الشديدة.

الشيخ فؤاد الرفاعي

واضاف الرفاعي ان مشكلة اخواننا هناك ليست الفقر والحاجة في المقام الاول وانما مشكلتهم انهم يوحدون الله تعالى ويعبدونه، فيجب علينا نحن المسلمين ان ننصرهم ونناصرهم بكل الوسائل المتاحة المادية والمعنوية بالدعاء وبالصدقة وبالاهتمام بامرهم وشانهم «فلا يؤمن احدكم حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه»، و«من لم يهتم بامر المسلمين فليس منهم»، ويجب على الحكومات الضغط بكل وسيلة متاحة لايقاف تلك المجازر الوحشية التي ترتكب بحق اخواننا هناك.

واختتم الرفاعي تصريحه قائلا: ان هذه المذابح التي تجرى على رقاب المسلمين في العالم سببها عدم وجود دولة تحكم بكتاب الله تعالى، فلو كان لدينا أمير للمؤمنين لما رأينا هذه المذابح، نسأل الله تعالى ان يكحل اعيننا بمعتصم جديد يلبي النداء ويغيث المستغيث، انه ولي ذلك والقادر عليه، الا هل بلغت، اللهم فاشهد.

السابج: تحقيق حفظ المرأة الكويتية للقرآن المتقن كاملاً خلال 3 سنوات

أعلنت مديرة اللجنة النسائية في جمعية الاصلاح الاجتماعي غدير السابج ان مركز القرآن في اللجنة يسعى الى تحقيق حفظ المرأة الكويتية للقرآن المتقن كاملا خلال 3 سنوات، موضحة ان قرابة 3255 امرأة استفادت من دورات المركز المتنوعة في حفظ وتجويد وترتيل القرآن الكريم بهدف توعية المرأة بالمفاهيم والقيم الاسلامية الصحيحة لتفعيل دورها في تنمية المجتمع واعداد الشخصية القرآنية الحافظة لكتاب الله جاعلة اياه منهاجا لحياتها لتأهيلها مستقبلا للعطاء في نفس المجال ومنح اجازة السند المتصل الى المصطفى ﷺ للفئة المتميزة وتعلم فقه القرآن وحسن تدبره واستخراج ما فيه من كنوز وتدريب الحافظات على العمل بكتاب الله والدعوة اليه والمساهمة في احياء الصحوة القرآنية.